

سد النهضة .. وإعادة تننكيل

ميزان القوة المائية.. مستقبل

العلاقات المصرية الإثيوبية



أبريل 2026م

إعداد: محمد الشبراوي حسن



سد النهضة وإعادة تننكيل

ميزان القوة المائية.. مستقبل العلاقات المصرية الإثيوبية

ابريل 2026م

حقوق النشر محفوظة للمنتدى،
ولايجوز الاقتباس من المادة
المنتشرة دون الإقتارة إلى
المصدر، كما لا يجوز إعادة النشر
بدون موافقة المنتدى.

المحتويات

ملخص تنفيذي

مقدمة

تحول طبيعة أزمة السد

المنطق السياسي الإثيوبي

تحول الاستراتيجية المصرية

تحول ميزان القوة المائية في حوض النيل

موقف السودان

الأبعاد الدولية

الخيارات المصرية، الخيار العسكري

السيناريوهات المستقبلية

- 1 - سيناريو الأمر الواقع
- 2 - سيناريو التوافق الفني المحدود
- 3 - سيناريو الصدام المفتوح

مقارنة المسارات

نقطة الانكسار

الدول العربية والدفع نحو الحل

الخلاصة

المصادر

ملخص تنفيذي

منذ تدشين سد النهضة الإثيوبي في سبتمبر عام 2025م، تشهدت أزمة مياه النيل والعلاقات بين مصر وإثيوبيا نقطة تحول حاسمة، حيث تحولت الخلافات بين القاهرة وأديس أبابا من مجرد خلاف على بناء سد على النيل الأزرق، إلى خلاف حول إدارة واقع استراتيجي بات مفروضا بقوة الأمر الواقع، يخص تدفقات المياه في حوض نهر النيل.

ومنذ أن دخل سد النهضة مرحلة التشغيل الجزئي، وجدت مصر نفسها أمام تحد وجودي يكاد يعصف بأمنها المائي والذي يمثل نهر النيل الذي يعد شريان الحياة بالنسبة للمصريين. فمياه النيل تمثل أكثر من 95% من إجمالي الموارد المائية للبلاد، وهي محددة باتفاقية عام 1959م، ولا توجد أي مؤشرات مستقبلية على زيادتها.

وقد زاد من التحدي الوجودي أمام مصر عدم وجود اتفاق قانوني بين إثيوبيا ودولتي المصب -مصر والسودان- ينظم قواعد تشغيل سد النهضة.

وقد بني سد النهضة على النيل الأزرق، الذي يساهم بنسبة تقرب من 60 إلى 65% من إجمالي تدفقات مياه النيل على مصر.

وتبلغ السعة التخزينية لبحيرة سد النهضة نحو 74 مليار متر مكعب،

علما أن حصة مصر سنوياً من مياه النيل تقدر بنحو 55.5 مليار متر مكعب وفقاً لاتفاقية تقسيم مياه النيل الموقعة مع السودان في عام 1959م، والتي ضمنت حقوق الدولتين المكتسبة من النيل الأزرق والنيل الأبيض وتوسيع الاستفادة بانتشاء السد العالي. بينما يحصل السودان على 18.5 مليار متر مكعب باعتبار أن الإيراد الكلي للنهر هو 84 ملياراً يضيع منها نحو 10 مليارات أثناء الاندفاع من الجنوب إلى الشمال بسبب البخر والتسرب. ومع تصاعد أزمة سد النهضة، وجدت القاهرة نفسها مضطرة للتعامل مع الأزمة عبر مزيج من الأدوات شملت التحركات الدبلوماسية، والاستناد إلى مبادئ القانون الدولي، إضافة إلى تعزيز القدرات المحلية لإدارة الموارد المائية.

وفي ظل استمرار تعثر المفاوضات بين إثيوبيا ومصر والسودان، فإن أزمة سد النهضة سوف تبقى مفتوحة على عدة سيناريوهات تدور بين استمرار الوضع الراهن دون اتفاق شامل، أو توصل الأطراف إلى تفاهات فنية محدودة، أو تصاعد التوترات بين إثيوبيا ودولتي المصب مصر والسودان في حال حدوث ضغوط مائية كبيرة.

مع تتروّع إثيوبيا في بناء سد النهضة على النيل الأزرق، تحولت قضية السد من الإطار الفني لتصبح اختباراً حقيقياً لتوازن القوة في تترق القارة الإفريقية. ففي الوقت الذي اعتبرت أديس أبابا سد النهضة مشروعاً تنموياً استراتيجياً يهدف إلى تعزيز قدراتها في إنتاج الطاقة الكهرومائية وتحفيز التنمية الاقتصادية، رأت مصر والسودان المشروع مهدداً لتوازنات النظام المائي لنهر النيل، خصوصاً في ظل غياب اتفاق ملزم وواضح لتنظيم قواعد ملء وتشغيل السد.

ومع إعلان إثيوبيا اكتمال بناء السد، وبدء تشغيله رسمياً في سبتمبر عام 2025م، تتهددت الأزمة مرحلة جديدة، حيث لم يعد الخلاف حول بناء السد أو تعديل تصميمه، بل حول إدارة واقع مائي وسياسي جديد.



مقدمة

المتعاقبة مشروع السد بوصفه مشروعاً وطنياً سوف ينتقل البلاد من مرحلة العجز في إنتاج الطاقة الكهربائية، إلى مرحلة التحول إلى مركز إقليمي للطاقة في شرق القارة الإفريقية.

فوفقاً للمعلن، فإنه من المتوقع أن ينتج سد النهضة نحو ٦٠٠٠ ميغواط من الكهرباء، وهو ما يجعله أكبر مشروع لإنتاج الطاقة الكهربائية في إفريقيا، حيث يتيح لإثيوبيا إمكانية تصدير الطاقة إلى عدد من دول الجوار، مثل السودان وكينيا وجيبوتي، وهو ما يعزز موقع أديس أبابا الإقليمي والاقتصادي.

من ناحية أخرى، كان للتمويل الداخلي لمشروع السد دوراً مهماً في ترسيخ البعد الرمزي لهذا المشروع وتعزيز الشعور الوطني حوله، وهو ما جعل أي تراجع في المواقف الرسمية بتأنيده ينظر إليه في الداخل الإثيوبي باعتباره تنازلاً عن السيادة الوطنية.

لقد انعكس البعد الرمزي لسد النهضة على الخطاب السياسي الإثيوبي الذي يؤكد بشكل مستمر على حق إثيوبيا في استخدام مواردها الطبيعية لتحقيق التنمية، ولذلك فإن أديس أبابا ترفض أي ترتيبات من شأنها أن تفسر داخلياً على أنها قيود خارجية على سيادتها وحقوقها في إدارة مواردها المائية.

تحول طبيعة أزمة السد

في بدايات أزمة سد النهضة، تركزت المفاوضات بين مصر والسودان وإثيوبيا حول قضايا تتعلق بتصميم السد وسعته التخزينية وقواعد ملء بحيرته. ومع استمرار أعمال بناء سد النهضة والتقدم التدريجي في مراحل المشروع، تغيرت طبيعة النزاع بين الدول الثلاث من خلاف حول بناء السد إلى قضية تتعلق بإدارة واقع جديد قائم. ومع اكتمال سد النهضة ودخوله مرحلة التشغيل، أصبح السؤال المفروض بقوة الأمر الواقع، هو: كيف سيتم تشغيل السد، وما هي القواعد التي يجب أن تنظم تدفق المياه بين دول المنبع والمصب، وكيف يمكن إدارة نظام مائي مشترك في ظل غياب إطار قانوني ملزم، وهو ما جعل قضية السد تتجاوز الأبعاد الفنية والهندسية، لتصبح ضمن معادلة أوسع تتداخل فيها اعتبارات الأمن القومي والتنمية الاقتصادية، والتوازنات الجيوسياسية في منطقة حوض النيل.

المنطق السياسي الإثيوبي

بالنسبة لإثيوبيا، فإن سد النهضة لا ينظر إليه باعتباره مجرد مشروع للطاقة الكهربائية، بل يتجاوز ذلك ليمثل رمزاً للسيادة الوطنية والتنمية المستقلة. فعلى مدار عقود قدمت الحكومات الإثيوبية

بأن ضمان تدفقات مياه نهر النيل تمثل ركناً أساسياً للأمن القومي المصري.

إلى جانب ذلك، فقد اتجهت مصر إلى تعزيز سياساتها الداخلية المتعلقة بإدارة الموارد المائية، من خلال توسيع مشروعات تحلية المياه على سواحل البحرين المتوسط والأحمر، وتحسين كفاءة نظم الري، وتنفيذ مشروع تبطين الترع لتحسين كفاءة نقل المياه، وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي من خلال مشروعات كبرى، مثل محطة (بحر البقر) في بورسعيد، ومحطة (المحسمة) بالإسماعيلية، ومحطة (الحمام) بغرب الدلتا، إضافة إلى تطوير منظومة إدارة المياه في السد العالي. وتهدف هذه الإجراءات إلى تقليل الاعتماد المطلق على تدفقات النيل وتعزيز قدرة الدولة المصرية على التكيف مع أي تغيرات محتملة في الموارد المائية.

تحول ميزان القوة المائية

في حوض النيل

لقد أحدث بناء سد النهضة الإثيوبي تحولاً في إعادة تشكيل موازين القوة المائية في منطقة حوض نهر النيل. فقبل بناء السد الإثيوبي كان السد العالي في مصر يمثل الأداة الرئيسية لتنظيم تدفق مياه نهر النيل والتحكم في مخزونها الاستراتيجي.

تحول الاستراتيجية المصرية

على الجانب المصري، لم يكن تحول استراتيجية التعامل مع أزمة سد النهضة خياراً بقدر ما كان اعترافاً متأخراً بواقع أصبح مفروضاً، حيث كانت الاستراتيجية المصرية تحاول التركيز على تعديل تصميم السد أو التوصل إلى ترتيبات تقلل من آثاره المحتملة على تدفقات مياه النيل إلى دولتي المصب.

ولكن مع تقدم البناء في سد النهضة ووصوله إلى مرحلة التشغيل وجد صانع القرار المصري أنه لا بديل عن إعادة ترتيب أولويات التعامل مع الملف، ليصبح الهدف الرئيسي يتمثل في التوصل إلى قواعد واضحة وملزمة تنظم تشغيل السد وتبادل البيانات بين الدول الثلاث.

وقد كانت تصريحات القيادة المصرية المتكررة حول سد النهضة خلال عامي ٢٠٢٥ و ٢٠٢٦م ترجمة واضحة للتحول في الاستراتيجية المصرية، حيث عبرت عن استعداد القاهرة للتعاون مع إثيوبيا في دفع مسار التنمية، بتريطة أن يتم التوصل إلى التزام قانوني واضح يحفظ حقوق دولتي المصب في المياه ويضمن الحد الأدنى من تدفقات مياه نهر النيل.

وقد حرصت القاهرة على نشر رؤيتها في المحافل الدولية،

نهر النيل وأسفله، فإن التحدي الرئيسي في المرحلة المقبلة لا يتعلق بحجم المياه المتدفقة، بل بطبيعة العلاقة التشغيلية بين سد النهضة في إثيوبيا والسد العالي في مصر.

موجة السدودان

بالنسبة للسودان، فإنه يقف في موقع لا يحسد عليه، بين مكاسب محتملة من سد النهضة ومخاطر لا يملك قدرة السيطرة عليها بالكامل. ومن الناحية النظرية، يمكن أن يوفر سد النهضة بعض الفوائد للسودان، مثل تنظيم الفيضانات وتحسين إدارة السدود المحلية مثل سد (الروصيرص) وسد (سنار)، وتوفير كهرباء منخفضة التكلفة. غير أن هذه الفوائد المحتملة تبقى مرتبطة بدرجة كبيرة بوجود تنسيق فعال بين الخرطوم وأديس أبابا بشأن إدارة تدفقات المياه. فالتشغيل الأحادي للسد قد يؤدي إلى تقلبات مفاجئة في مستويات المياه، وهو ما قد يؤثر في إدارة السدود السودانية والبنية التحتية المائية في البلاد. غير أن العامل الأكثر تأثيراً يتمثل في الوضع الداخلي السوداني والحرب الدائرة، مما حد من قدرة الخرطوم على لعب دور فاعل في إدارة أزمة سد النهضة، وهو ما أضعف أحد أهم عناصر التوازن في العلاقة بين مصر وإثيوبيا.

خصوصاً في فترات الجفاف. وتبلغ السعة التخزينية لبحيرة ناصر خلف السد العالي نحو 162 مليار متر مكعب، وهو ما يمنح مصر قدرة كبيرة على مواجهة التقلبات الحاصلة في تدفق مياه النيل.

وقد أدى تشغيل سد النهضة إلى إدخال متغير حاسم في إدارة مياه نهر النيل، مما أضاف عنصراً جديداً في معادلة موازين القوة المائية، إذ أصبح هناك فاعل آخر يمتلك قدرة مؤثرة على إدارة النهر من منبعه.

وهنا أصبح النيل الأزرق يخضع لتنظيم منتسأتين مائيتين كبيرتين تتحكمان في تدفق المياه: سد النهضة في إثيوبيا والسد العالي في مصر. ويعني ذلك أن إدارة تدفقات النهر لم تعد مسألة أحادية الجانب، بل أصبحت عملية تعتمد على درجة التنسيق أو التوتر بين الدول المتشاطئة على نهر النيل.

وبطبيعة الحال فقد منح سد النهضة إثيوبيا قدرة أكبر على التأثير في توقيتات تدفق المياه، خصوصاً خلال فترات الجفاف أو عند إدارة مستويات التخزين المرتفعة.

في المقابل، يظل السد العالي عاملاً رئيسياً في قدرة مصر على امتصاص أي صدمات مائية بفضل مخزونه الاستراتيجي الكبير.

ومع وجود سدين كبيرين في أعالي

الخيارات المصرية

من الناحية النظرية، تملك مصر عدة مسارات لمواجهة أزمة سد النهضة، تشمل التحرك الدبلوماسي، واللجوء إلى القانون الدولي، وتعزيز الإدارة الداخلية للموارد المائية، إلى جانب بناء تحالفات إقليمية، لاسيما مع دول البحر الأحمر والقرن الإفريقي، لبناء شبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية تدعم الموقف المصري في إدارة الأزمة. لكن فعالية هذه المسارات تظل مرتبطة بمدى قدرة القاهرة على التأثير في السلوك الإثيوبي، وهو ما يظل محدودا في ظل تمسك أديس أبابا برؤيتها الخاصة لإدارة السد.

الخيار العسكري

يعد الحديث عن الخيار العسكري في أزمة سد النهضة الإثيوبي من أكثر الموضوعات حساسية، خاصة أن الأمر بالنسبة لمصر لا يتعلق بمجرد خلاف حول مشروع لتوليد الطاقة الكهربائية، بل يتعلق بقضية وثيقة الارتباط بالأمن المائي لمصر التي يعتمد أكثر من تسعين في المائة من سكانها على مياه نهر النيل كتنريان للحياة ومصدر للتنمية. منذ بداية أزمة سد النهضة كان خيار استخدام القوة حاضرا في النقاشات السياسية والعسكرية،

الأبعاد الدولية

لقد تجاوزت أزمة سد النهضة حدودها الإقليمية، لتدخل تدريجياً في حسابات قوى دولية ترى في تشرق إفريقيا ساحة نفوذ مفتوحة.

مع بداية عام 2026م، برز اهتمام متزايد من قوى دولية بمحاولة لعب دور وساطة أكثر فاعلية بين الأطراف. فالولايات المتحدة في ظل ولاية ترامب الثانية أعادت تقييم دورها في الملف، عبر اقتراح استئناف التوسط في المفاوضات بين القاهرة وأديس أبابا والخرطوم بهدف الوصول إلى اتفاق يضمن تدفقات مياه أمانة في مواسم الجفاف الطويلة، وهو ما رُحبت به مصر والسودان. وقد أُنشأت تحليل لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، إلى أن ضعف التوصل لاتفاق ملزم قبل افتتاح السد يعقّد دور الوساطة، لتبقى في إطار إدارة الأزمة لا حلها.

ومن ناحية أخرى، فإن دولاً خليجية مثل الإمارات والسعودية، قد أبدت اهتماما متزايدا بالتطورات المرتبطة بالسد في ظل استثماراتها المتنامية في منطقة القرن الإفريقي.

إضافة إلى ذلك، ارتبط ملف قضية مياه نهر النيل بالتنافس الدولي في تشرق إفريقيا، حيث تسعى قوى دولية مثل الصين إلى تعزيز حضورها الاقتصادي من خلال الاستثمار في مشروعات البنية التحتية والطاقة.

ومن المعلوم أن أي صراع عسكري حول مورد مائي عابر للحدود مثل نهر النيل قد يفتح الباب لتصعيد إقليمي واسع، وقد يفرض على القاهرة مواجهة ضغوط دولية كبيرة تتجاوز قدراتها في الوقت الراهن.

ولهذا يرى عدد من مراكز الدراسات أن استخدام القوة ضد سد النهضة قد يترتب عليه تداعيات إنسانية وسياسية واسعة، وقد يحدد الاستقرار في القرن الإفريقي بأكمله.

وبناءً على هذه الأسباب، يمكن القول إن الخيار العسكري من جانب مصر للتعامل مع أزمة السد يظل حاضراً في الحسابات الاستراتيجية بوصفه أداة ردع أخيرة أكثر منه خياراً عملياً مطروحاً في الظروف الحالية، في حين تبقى الأدوات الدبلوماسية والقانونية وإدارة الموارد المائية داخلياً هي المسارات الأكثر واقعية للتعامل مع مثل هذه الأزمة.

السيناريوهات المستقبلية

إن ملف سد النهضة ليس مجرد قضية مياه وتوليد طاقة كهربائية، بل هو صراع إرادات وتصادم بين مفهوم "السيادة المطلقة" ومبدأ "الحق في الحياة". وبمعنى آخر، هو صراع على هوية "نهر النيل" ومن يملك الحق في رسم مستقبله. وليس من المبالغة القول إن قضية سد النهضة تمثل معضلة تاريخية؛

لكن مع وجود قيود تنديدة التعقيد، تتمثل في المسافة الجغرافية، والتي تحتاج قدرات جوية بعيدة المدى وترتيبات إقليمية معقدة، إضافة إلى طبيعة السد التي تفرض حسابات دقيقة للتعامل، والتداعيات المحتملة لأي استهداف، والتي قد تؤدي إلى حدوث موجات فيضانية خطيرة تؤثر على السودان، وهو ما يجعل استخدام القوة خياراً تنديد الحساسية، ولكنه يبقى محصوراً في إطار الردع السياسي، أكثر من كونه مساراً عملياً قابلاً للتنفيذ في الظروف الحالية.

وبناءً على حساسية التعامل مع سد النهضة فإن أغلب التحليلات السياسية تركز على سيناريوهات محدودة للخيار العسكري.

وفقاً لما أنتارت إليه بعض التحليلات العسكرية، فإن أحد السيناريوهات المحدودة للتعامل بالقوة مع سد النهضة، يتمثل في توجيه ضربة جوية دقيقة تستهدف منشآت توليد الكهرباء أو البنية التشغيلية المرتبطة بالسد، بهدف تعطيل تشغيله لفترة زمنية، وهذه الضربة تتجنب بطبيعة الحال استهداف جسم السد الرئيسي، حتى لا يحدث انهيار كارثي للبنية المائية لسد النهضة.

لكن حتى مثل هذه السيناريوهات المحدودة تبقى محفوفة بمخاطر سياسية وقانونية قد يصعب على الدولة المصرية تداركها.

والرهان كله يظل على "الرصيد الاستراتيجي" لمخزون السد العالي الذي يختل من استنزافه. في السودان، هناك حالة من "الارتباك الفني"، إذ أن غياب التنسيق يجعل إدارة السدود السودانية (مثل الروصيرص) أتتبه بمغامرة يومية؛ فإما فيضان مفاجئ يغرق الأراضي أو نقص حاد يعطل التوربينات، وكل هذا وسط الأزمات الداخلية الطاحنة. لذلك، فالمحصلة هي: "استقرار هتس" وتوتر دبلوماسي مستمر، وغياب لأي تعاون اقتصادي، وحرمان للمنطقة من مشروع تكاملي حقيقي في حوض النيل.

• **2 - سيناريو التوافق الفني المحدود** هذا السيناريو متوسط المدى، ويفترض الوصول إلى اتفاق على "بروتوكولات تشغيل تقنية"، وبناءً على ذلك يتم تبادل البيانات بين أديس أبابا والقاهرة والخرطوم، وتحصل مصر على "ضمانة" للحد الأدنى من التدفقات تمكنها من التخطيط للمواسم الزراعية بأمان، وتمكن السودان من حماية سدوده وأراضيه من الفرق. يمنح هذا السيناريو أديس أبابا تسريعاً دولية باعتبارها شريكاً مسؤولاً في بيئة مستقرة، تسهل جذب الاستثمارات لبقية المشاريع الإثيوبية.

ففي الوقت الذي ترى إثيوبيا في السد هبة وطنية غير قابلة للقسمة، فإن مصر تراه تهديداً مباشراً لأمنها المائي. أما السودان، العالق في المنتصف، فيعيش قلقاً مزدوجاً بين الأمان الفني لسدوده وأمنه الغذائي المهدد. ولذلك فالحديث هنا ليس عن احتمالات رياضية، بل عن حياة عتبرات الملايين من البتر في مصر والسودان، ومصير استقرار إقليمي هتس. في هذا التقدير، سوف نستعرض ثلاثة سيناريوهات محتملة لمسار أزمة سد النهضة ضمن محاولة قراءة المشهد على أرض الواقع.

• **1 - سيناريو الأمر الواقع** الإطار الزمني لهذا السيناريو قصير إلى متوسط المدى، وهو يمثل المسار الحالي لملف سد النهضة، ويمكن اعتباره "النزيف الهادئ"، حيث تملأ إثيوبيا السد وتشغله وتفرض واقعاً جديداً، بينما مصر والسودان يحاولان امتصاص الصدمات. فمصر في سباق مع الزمن لإنتهاء محطات معالجة مياه ضخمة، وتبطين الترع، وتقنين الزراعات الشترهة للمياه، وهذه معركة كلفتها الاقتصادية عالية جداً لسد العجز المائي.

3 - سيناريو الصدام المفتوح

هذا السيناريو متوسط إلى طويل المدى، ويرتبط بعامل الجفاف، ويمثل هذا كابوساً يطل برأسه، في حال الدخول في سنوات "جفاف ممتد"، مع إصرار إثيوبيا على حجز المياه لتشغيل التوربينات، وهنا يسقط المنطق السياسي وتصعد لغة البقاء، وقد تتجه مصر لتفعيل أدوات "الردع الشامل"، سواء عبر تحالفات عسكرية إقليمية تضغط على الخاصرة الإثيوبية، أو ضغوط دولية قسرية، أو حتى خيارات "الضرورة القصوى"، التي يفرضها هذا التهديد الوجودي.

وفيما يخص السودان وإثيوبيا، فإن السودان سوف يواجه كارثة إنسانية ونزوحاً جماعياً، بينما تجد إثيوبيا نفسها في عزلة دولية خانقة، مع احتمال اشتعال الجبهات الداخلية نتيجة التوتر الإقليمي.

في المصلحة، فإن منطقة القرن الإفريقي سوف تكون مرتشحة للتحويل إلى ساحة "تصفية حسابات" دولية، مما يهدد الملاحة في البحر الأحمر ويستتعل المنطقة بالكامل.

وعلى الجانب الإقليمي، فإن هذا المسار سوف يحافظ على حالة الهدوء في الإقليم، ويفتح الباب أمام استثمارات عربية ودولية في الزراعة والطاقة، ويدول نهر النيل من فتيل انفجار إلى وسيلة ربط وجسر للتواصل.

مقارنة المسارات

المسار	حال مصر	حال السودان	حال إثيوبيا	وضع المنطقة
بقاء الحال	إدارة العجز وتحمل التكلفة	مخاطر تنفيلية وقلق زراعي	سيادة أحادية وتوتر دبلوماسي	توتر مكتوم ونزاع بارد
تفاهم فني	استقرار نسبي وتخطيط أمن	أمان للسود والزراعة	تنسيق دولية وتصدير طاقة	هدوء وجذب استثمارات
انفجار الأزمة	استنفار لتنامل للرجع	كارثة إنسانية وانهيار أمني	عزلة ومخاطر استهداف	فوضى إقليمية تنامي

نقطة الانكسار

يعتمد السيناريو الأول (الأمر الواقع) على فرضية أن إثيوبيا تقوم بملأ سد النهضة، بينما السد العالي في مصر يغطي العجز في مصر من مخزون بحيرة ناصر. لكن هذا يمثل حالة "التوازن الهش" الذي ينهار تماما عند نقطة الانكسار، والمتمثلة في "سنوات الجفاف الممتد" والتي تهدد المتغير الحاسم الذي قد ينقل الأزمة من حالة التوازن الهش إلى مرحلة الانكسار الاستراتيجي.

ففي حال تراجع معدلات الأمطار على الهضبة الإثيوبية لثلاث أو خمس سنوات متتالية، سوف تجد أديس أبابا نفسها أمام خيارين أحلاهما مر؛ إما أن يتم تمرير المياه لتوليد الكهرباء،

وهذا بطبيعة الحال يمثل فائدة لدولتي المصب مصر والسودان، وإما احتجاز حصيلة المياه القليلة لتأمين تشغيل التوربينات. وفي الوقت الذي تختار فيه أديس أبابا الاحتجاز فإنها بذلك تسرع نحو "لحظة الانفجار". بالنسبة للقاهرة، يعد احتجاز المياه تجاوزا لخط أحمر وجودي، فالمياه ليست هنا ملأاً للتفاوض، بل هي تترسان حياة لمصر وتتعبها، وانخفاض منسوب بحيرة ناصر إلى مستويات تهدد توربينات السد العالي أو تجف الترع في الدلتا سوف يعتبر "عدواً وجودياً"، وهو ما يعني سقوط أي منطق دبلوماسي، والتحرك نحو آلة الردع التامة. أما السودان الذي يعاني أصلاً من مشكلات سياسية وحرب داخلية،

إلى جانب ذلك تملك الدول العربية علاقات قوية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويمكنها حثّ ضغط دولي لإقناع إثيوبيا باستحالة السيادة المطلقة على نهر النيل، وأن استقرار القرن الإفريقي أهم من المكاسب السياسية المؤقتة.

أيضاً، يمكن للدول العربية أن تكون المستنري الرئيسي للكهرباء الإثيوبية، أو ممراً لها نحو أوروبا والشمال. هذا الربط الاقتصادي من شأنه أن يجعل إثيوبيا "رهينة" للاستقرار ولورقة المتروقات والتدفقات المالية.

فإن خروج سدوده عن الخدمة ونقص المياه اللازمة للزراعة، سوف يدفع الخرطوم نحو تحالفات عسكرية لتغيير هذا الواقع بالقوة.

الدول العربية والدفع نحو الحل

بينما يختص من الانزلاق إلى السيناريو الثالث (الصدام المفتوح)، فإن دولاً عربية مثل السعودية والإمارات والجزائر، من الممكن أن تدفع نحو السيناريو الثاني (التوافق الفني).

تعد السعودية والإمارات من أكبر المستثمرين المحتملين في إثيوبيا، إذ يمكنهما تقديم صفقة استثمارية ضخمة في البنية التحتية والزراعة الإثيوبية، مقابل توقيع أديس أبابا على اتفاق فني يضمن تدفقات المياه لمصر والسودان، وهو ما يعني أن الأمن المائي العربي مقابل التنمية والازدهار الإثيوبي.

وبالنسبة للجزائر، فإنها تتمتع بثقل دبلوماسي وتاريخي، وقدرة على لعب دور الوسيط النزيه، وتجمعها علاقة تاريخية مع أديس أبابا، حيث أنهما من الأعمدة المؤسسة للاتحاد الإفريقي.

كما تنظر إثيوبيا للجزائر باحترام كدولة ثورية وذات سيادة، ولا تراها كطرف منحاز كلياً أو يسعى للهيمنة الاقتصادية.



الخلاصة

تعكس أزمة سد النهضة إبتكالية عميقة تتعلق بكيفية إدارة الموارد المشتركة مثل نهر النيل، في بيئة دولية يهيمن عليها منطق القوة وفرض الأمر الواقع، وتراجع فيها فاعلية القواعد التقليدية. فبينما تستند مصر إلى مقارنة قانونية ودبلوماسية، تسعى إثيوبيا إلى فرض وترسيخ واقع تشغيلي تدريجي. وفي ظل هذا التباين، يصبح الوصول إلى اتفاق شاملاً أمراً صعباً في المدى القريب. من الأرجح أن أزمة سد النهضة سوف تظل ملفاً مفتوحاً على احتمالات متعددة، تدار مخاطره أكثر مما تحل أسبابه. في النهاية، يخبرنا التاريخ أن الأنهار لم تكن يوماً ملكاً لأحد، بل هي أمانة للأجيال. فإما أن يكون سد النهضة جسراً للطاقة والتنمية للجميع، أو يتحول إلى سد في طريق المستقبل في هذه المنطقة المنهكة أصلاً.

المصادر

- Al Jazeera, From Haile Selassie to Crowdfunding: How Ethiopia's GERD Was Born, 2026 - 9 - 9, <https://2u.pw/IVMrCW>
- Anadolu Agency, Timeline: How Ethiopia's Grand Renaissance Dam Project Unfolded, - 10 - 2 2025, <https://2u.pw/hJrScv>
- Arab Center Washington DC, The Grand Ethiopian Renaissance Dam and Egypt's Military Options, 2025, <https://2u.pw/85cyLj>
- Chatham House, The GERD and the Nile Basin: Regional Cooperation or Strategic Rivalry, 7 - 8 2025 -, <https://2u.pw/PEUcry>
- Fanack Water, Trump Nile Water Mediation 2026, January 2026 <https://water.fanack.com/trump-nile-water-mediation-2026/>
- Horn International Institute for Strategic Studies, Navigating the Ethiopian-Egyptian Dam Crisis, 2025, <https://2u.pw/5NTorJ>
- International Crisis Group, Bridging the Gap in the Nile Waters Dispute, 2021, <https://2u.pw/9jzebu>
- Middle East Council on Global Affairs, With Ethiopia's GERD Active, Tensions Mount Along the Nile, 2025, <https://2u.pw/TrxWxJ>
- The Guardian, Ethiopia Inaugurates Africa's Largest Hydroelectric Dam as Rift with Egypt Deepens, 2026 - 9 - 9, <https://2u.pw/Q6lae4>
- The Washington Institute for Near East Policy, Renaissance Dam Comes Online: U.S. Mediation Role Needs Clarity, 2026, <https://2u.pw/qfzOLG>

• الهيئة العامة للاستعلامات، قضية المياه، <https://n9.ci/92f6o>



GELECEK ÇALIŞMALARI FORUMU
منتدى الدراسات المستقبلية

مؤسسة بحثية تأسست في إسطنبول
عام 2022 وتهتم بالدراسات الإنسانية
الخاصة بالشؤون المصرية والإقليمية
والدولية.



<https://future-studies-forum.com/>



<https://www.facebook.com/future.studies.forum>



+905308568612



https://x.com/Fut_Stu